

كأصح به مر يأذنه ولو كان المأذون صبيا أو كافرا أو حاربا أو نكاحا  
حيث لا يقضى أصله إذا ن فلا يصح ابتعا قصدهم رفعل قول وان لم يأذن  
لذلك الغير إلا من قال م رفعلونوي الإذن ونقل المأذون فأحدث أحدها  
بعد أخذ التراب وقبل المسح بصر كما ذكره القاضي حين في فتاويه  
وهو المعتمد أما الأذن فلا ترفع غير ناقلة وأما المأذون فلا ترفع غير متم وكذا  
لا يضر حدثه بما في الحالة المذكورة جمع فريضة بمعنى مفروضة  
هنا أي في هذا الكتاب والاول ما في المنهاج أي من عدها حجة  
وهو من والاول ما في الروضة إذ الرجوع ان كلا من التراب والقصد  
كفي في سبعة وأعماله القصد ركنا وان كان لا ترفع المنقل لان المراد  
بالقصد ان يصح النقل بنية التيمم هكذا ظهر لانه فرق بين المعتمد  
بدائه والمعتبر لزمانه وقد نظر بعضهم الاركان السبعة بقول  
تراب ونقله قصدونية ومصح لوجه ثم يديرها  
فذي سبعة عدد لا يركن قصدنا ومنها الاحبار فاحفظ لتادبا  
القول الاول وهو الذي اخبره هذه الطريقة في الاركان لانه قدم في  
الاول ما في المنهاج من زيادة النقل على في المقتن المقرون بالنية من  
المقرون بها الموصوب بيده ورفعها من غير نية ثم نوي قبل حاسة التراب  
وجوبه فانه يكفي لان هذا النقل كالوالم ينقل ابتداء الامن هذا الحكم قال  
الاسنوي ولو كانت يدك عليه ونوي عند غسل وجهه ورفع الحدث  
احتاج الى نية اخرى عند التيمم لانه يتدرج في النية الاولى او نية  
الاستباحة فلا سم للفظ الية قانها امرأة بالتيمم وهو القصد والنقل  
طريقة التيمم وعمارة نية الية لقوله تعالى فتييموا صعيدا طيبا  
موساة فصدوا عنك ومصدوه بان نقلوه الى العنق او من عصبه ووجهه اليه  
تعد نية التيمم ثم بل يبتغي الكفاية فيما لو نقل من بعض العنق الى  
بعضه الاخر سم فبان الكبر بالنتيجه خبر بان علي انه من اخوان كان  
كأذنه السويطي هذا هو الذي يظهر لان موجبها واحد وهو التيمم

نونه ولو

ولو اجبت التفرقة على ما قبله فكان حقه التعبير بالوكاء عجزه  
وهذه المسئلة ذكرها في الروضة وذكرها الجلال السويطي ملغزا بقوله  
اليس عجميان ان شخشا مسافرا الى غير عجميان تباح له الرض  
اذا ما تفضل للصلاة اعادة وليس معيد للتي بالتراب حضا  
والمعتمد قد كان هذه العبارة نارية واصل مرارا بالوضوء في بعض  
كانا كبر ان التيمم باقتت عليك بكتب العلم ياخر من حضا  
فضا التي فيها التوضوا واجب وليس معيدا للتي بالتراب حضا  
لان مقام الغسل قام تيمم خلاق وضوها ك فرقا تيمم  
وذا انظر عند انه وهو ان حله فليارن سلمه من التيمم والعوض  
لماروه عجميان نية الاستباحة شاملة للحدثين ولا تفي بنية  
رفع حدث لانه شاملة لما كان مع التيمم على بعض الأعضاء  
وان قال بعضهم انه يرفعوه بخ ام من ان التيمم لا يرفعوه نعم لو نوي  
بالحدث المنع من الصلاة ورفعه رفعا خاصا بالنية لرفعها وراف  
جاز كما هو ظاهر لانه نوي الواقع لانه في معنى الاستباحة وان يلاحظها  
او التيمم المفروض لم يفي بحله مالم يصح للصلوة وماله ان يكتفي  
غسل الجمعة ولم يرد الغرض البدني فان نوي فرض التيمم للصلوة او التيمم  
للصلاة ونحوها او نوي الغرض البدني قان يصح كذلك لا يصح لغيره  
او نوي التيمم بدلا عن غسل الجمعة صح لكن لا يستبجج بترتيبها اذا غسل  
للجمعة مسئلة عليه حدثان اصغر واكبر فان نواها ارتغما واحدها  
معيناله دون الاخر فالذي كلام الراضي انه ان نوي رفع الحدث الا  
ان يرفع الاصغر وان نواه في نية سم فلو عزيت قبل المسح لكان  
ض قال الاسنوي والمجته المصعد على نية امرأة تتغص  
ان يفتي لمسها وضوء اي وانه لا يتبعك رفع يديه عنها وقبل اسمه  
وجهه والاكتفي قول فان منع أي التراب والأذ لا تعلمه مضور  
بالنقلة الثانية اما في الاول فلا يصح غايته انه يفتقر الى تجديد النية ثم

هذا هو المعتمد  
في قوله لو كان المأذون صبيا  
او كافرا او حاربا  
او نكاحا حيث لا يقضى  
اصله اذا ن فلا يصح  
ابتعا قصدهم رفعل قول  
وان لم يأذن لذلك الغير  
الا من قال م رفعلونوي  
الإذن ونقل المأذون  
فأحدث أحدها بعد  
أخذ التراب وقبل المسح  
بصر كما ذكره القاضي  
حين في فتاويه وهو  
المعتمد أما الأذن  
فلا ترفع غير ناقلة  
وأما المأذون فلا ترفع  
غير متم وكذا لا يضر  
حدثه بما في الحالة  
المذكورة جمع فريضة  
بمعنى مفروضة هنا أي  
في هذا الكتاب والاول  
ما في المنهاج أي من  
عدها حجة وهو من  
والاول ما في الروضة  
إذ الرجوع ان كلا من  
التراب والقصد كفي في  
سبعة وأعماله القصد  
ركنا وان كان لا ترفع  
المنقل لان المراد  
بالقصد ان يصح النقل  
بنية التيمم هكذا  
ظهر لانه فرق بين  
المعتمد بدائه  
والمعتبر لزمانه  
وقد نظر بعضهم  
الاركان السبعة بقول  
تراب ونقله قصدونية  
ومصح لوجه ثم يديرها  
فذي سبعة عدد لا  
يركن قصدنا ومنها  
الاحبار فاحفظ لتادبا  
القول الاول وهو الذي  
اخبره هذه الطريقة  
في الاركان لانه  
قدم في الاول ما في  
المنهاج من زيادة  
النقل على في  
المقتن المقرون  
بالنية من المقرون  
بها الموصوب بيده  
ورفعها من غير  
نية ثم نوي قبل  
حاسة التراب  
وجوبه فانه  
كفي لان هذا  
النقل كالوالم  
ينقل ابتداء  
الامن هذا  
الحكم قال  
الاسنوي ولو  
كانت يدك  
عليه ونوي  
عند غسل  
وجهه ورفع  
الحدث  
احتاج الى  
نية اخرى  
عند التيمم  
لانه يتدرج  
في النية  
الاولى او  
نية  
الاستباحة  
فلا سم  
لللفظ الية  
قانها  
امرأة  
بالتيمم  
وهو القصد  
والنقل  
طريقة  
التيمم  
وعمارة  
نية الية  
لقوله  
تعالى  
فتييموا  
صعيدا  
طيبا  
موساة  
فصدوا  
عنك  
ومصدوه  
بان  
نقلوه  
الى  
العنق  
او من  
عصبه  
ووجهه  
اليه  
تعد  
نية  
التيمم  
ثم بل  
يبتغي  
الكفاية  
فيما  
لو  
نقل  
من  
بعض  
العنق  
الى  
بعضه  
الاخر  
سم  
فبان  
الكبر  
بالنتيجه  
خبر  
بان  
علي  
انه  
من  
اخوان  
كان  
كأذنه  
السويطي  
هذا  
هو  
الذي  
يظهر  
لان  
موجبها  
واحد  
وهو  
التيمم